توريث السلطة في دولة سلاطين المماليك

في مصر والشام

٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م

إعـــداد

د/حسن أحمد عبدالجليل البطاوي

أستاذ مساعد بقسم التاريخ

كلية الآداب - جامعة أسيوط

يبرز هذا البحث قضية مهمة في تاريخ دولة سلاطين المماليك في مصر والشام، وهي قضية توريث السلطة. والسلطة في هذه الدولة كانت في قبضة السلطان المملوكي؛ فهو الذي يقود الجيش المكون من مماليكه ومماليك الأمراء، ويعين الأمراء في الوظائف العسكرية والإدارية وغيرها، ويوزع عليهم الإقطاعات، ويعين كبار موظفي الدولة من أرباب القلم، فضلاً عن غيرهم من أصحاب الوظائف الدينية. وبالجملة، فإن السلطان المملوكي يقبض في يديه على مقاليد البلاد.

وإذا كان السلطان هو محور السلطة في هذه الدولة، فإن توليه السلطة لابد أن يستند إلى دعائم، وتلك الدعائم جرى تسميتها عرفا بـ"الشرعية". فإذا انتزع السلطان السلطة من غيره بالسيف، فإنه بذلك يكون قد استند إلى شرعية السيف. وأما إذا جلس السلطان على العرش خلفاً لوالده السلطان السابق، فإن التوريث شرعيته في هذه الحالة.

ولما كانت دولة سلاطين المماليك عسكرية النشأة والطابع، فإن السلطة فيها ظلت في طبقة المماليك، التي شكلت أرستقراطية حاكمة. وجرى نقل السلطة فيها بواحدة من طريقتين؛ إما بالسيف، أو التوريث. واعتبر دارسو تاريخ هذه الدولة أن انتقال السلطة فيها استند إلى شرعية السيف، في الوقت الذي جرى رفض أو تجاهل التوريث كشرعية انتقلت السلطة بموجبه في حالات كثيرة. وهذا البحث يقوم على إبراز حالات التوريث كشرعية واقعة بالفعل، واستند إليها عدد كبير من السلاطين.

السلطة في الشرق الإسلامي :

بداية، إن السلطة في أغلب حالاتها في منطقة الشرق العربي قبل ظهور الإسلام كانت سلطة مطلقة، تركزت في يد الحاكم أياً كان لقبه؛ ملكاً، أو سلطاناً، أو أميراً. ولما ظهر الإسلام، وخضع العرب لقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقامت الدولة العربية الإسلامية، ثم دان العرب وغيرهم من المسلمين لخلفاء الرسول، وأصبحت هذه الدولة تشكل كياناً سياسياً ودينياً واحداً عرف بالأمة الإسلامية. هذه الدولة نبذت العصبية القبلية، وأوجدت نظاماً سلطوياً إسلامياً عرف بالإمامة وهي التي وضعت لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعلى رأس هذا النظام خليفة واحد، هو بمثابة خليفة الرسول في قيادة الأمة[١].

ونجح هذا الكيان الجديد في تخطي العقبات العديدة السائدة في مجتمع الصحراء، وانتصر مبدأ الانتماء الديني للدولة الإسلامية، وبقي أمر السلطة في شكله الشوري موكولاً لأصحاب الرسول. ثم عادت العصبية القبلية من جديد لتنتصر لقوتها، وذلك عندما نجح بنو أمية وأنصارهم بقيادة معاوية بن أبي سفيان في انتزاع السلطة، وجعل معاوية دمشق مقراً للخلافة، وتحولت الخلافة الشورية إلى سلطة وراثية[٢]. بيد أنها تميزت عن الملكية بما استحدثه المسلمون من نظام البيعة العامة، فلا سلطة للخليفة إلا بعد مبايعة الرعية له، والرضا به[٣].

وانتفض العباسيون بمعاونة الشعوب غير العربية الذين مقتوا حكم بني أمية، وانتزعوا السلطة منهم، وأقاموا خلافة عباسية مقرها بغداد في سنة ١٣٢هـ/٧٤٩م. وظل العباسيون يقبضون على السلطة بإحكام ما يقرب من مائة عام، ثم بدأ الضعف يدب في أوصال تلك الدولة الكبري، واستسلمت لظهور كيانات سياسية مستقلة في جسدها الواهن. وظهرت شخصيات قوية في الأقاليم البعيدة عن بغداد، وهؤلاء الزعماء اغتصبوا السلطة لأنفسهم من دون الخلفاء الذين تقلصت سلطاتهم. وأصبحت سلطة الخليفة في الأقاليم البعيدة قاصرة على الدعاء له على المنابر، وقيامه بمنح

الزعماء المحليين التفويض بالسلطة، وقناعته بما تبقى له من رموز تشريفية للسلطة[٤].

وفي القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي تعرض العالم الاسلامي لأخطار خارجية ممثلة في حملات الدولة البيزنطية على آسيا الصغرى وبلاد الشام، وفي نهاية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي أعقبها موجات الغزو الصليبي الذي نجح في تكوين إمارات صليبية في الشرق العربي، وأصبح لزاماً على المسلمين دفع هؤلاء الأعداء عن بلادهم. وما جرى من فشل الخلافة في الحفاظ على الأراضي الإسلامية، وتفوق عدد من القادة المحليين في الجهاد ضد الغزاة، أعطى هؤلاء القادة الحق في السلطة التي استحوذوا عليها. وتلقب هؤلاء القادة في أقاليمهم بلقب "سلطان"، أو "ملك"، وهو اللقب الذي يحمل في معناه ووظيفته التملك والتسلط. ففرضت الحركة التاريخية وجود هذا النمط الجديد من السلطة الذي يقنع فيه شخص الخليفة العباسي بالألقاب التشريفية والوجاهة الدينية، ويستخوذ السلطان أو الملك المحارب على السلطة الفعلية[٥].

وصول المماليك للسلطة في مصر والشام :

وأما عن تاريخ المماليك في العالم الإسلامي، فإنهم - وبخاصة الأتراك - دخلوا الدولة الإسلامية عن طريق الأسر في الحروب أو الشراء، ولم يعاملوا معاملة سائر الرقيق بالخدمة في الأعمال الحقيرة. فعملوا كجند في الجيش، ووصل بعضهم إلى مناصب قيادية في حكم وإدارة البلاد. وبدأ استخدامهم في الوظائف الكبري في الدولة العباسية منذ منتصف القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي. وبطبيعة الحال فإن مصر واحدة من البلاد التي عمل فيها المماليك، وازدادت أعدادهم منذ قيام الدولة الطولونية فيها سنة ٢٥٤هـ / ٨٦٨م، ثم فيما أعقبها من دول؛ الإخشيدية، والفاطمية، ثم الأيوبية، وشاركهم عناصر أخرى من أجناس غير تركية[٦].

وأما المماليك الذين انتزعوا الحكم من بني أيوب، وأقاموا دولتهم في مصر والشام، فإن أغلبهم كان من العنصر التركي. ويعود الفضل لبني أيوب في جلب أعداد كبيرة منهم إلى مصر والشام، فاستقدموهم أطفالاً صغاراً، واعتنوا بتربيتهم تربية دينية وعسكرية خاصة؛ فحرصوا على تعليمهم اللغة العربية، وحفظ شيء من القرآن الكريم، وتعليمهم شيء من السنة النبوية، وبعض مسائل الفقه. وكان يتم تدريب المملوك على فنون الفروسية والقتال حتى يشب فارساً مقاتلاً. وقد زرعوا فيهم الانتماء لجماعتهم الكبرى ممثلة في الأمة الإسلامية، ثم الانتماء الأقوى لأستاذه أو سيده، سواء كان هذا الأستاذ هو السلطان أو أحد الأمراء. والأصل في نشأة نظام المماليك على الصورة المتقدمة يعود إلى سلاطين السلاجقة، ومنهم انتقل إلى الدولة الزنكية، ثم ورثه بنو أيوب من سادتهم الزنكيين، وسار عليه سلاطين المماليك أنفسهم بعد ذلك(٧).

وكان عدد المماليك في الدولة الأيوبية في ازدياد مستمر مع صرامة في التربية والتدريب، وبخاصة في عهد الصالح نجم الدين أيوب الذي توفي في ١٤ شعبان ٦٤٧ هـ / ٢٠ نوفمبر ١٢٤٩م. ولما تولى تورانشاه بن الصالح الحكم لم يحسن معاملة مماليك والده، فأوجسوا في أنفسهم خيفة منه، وكانوا قد أصبحوا أصحاب شوكة في البلاد، فقرروا التخلص منه، واجتمعوا عليه واغتالوه(٨).

ووجد المماليك أنفسهم أمام عرش السلطنة الخالي من صاحبه. ولم يكن مقبولاً فيما بينهم أن يأتي أحد أمراء البيت الأيوبي من بلاد الشام ليحكم مملكة أستاذهم الصالح، وهؤلاء الأيوبيون الراغبون في إرث مصر هم الذين ناصبوا أستاذهم العداء، وشردوه في البلاد من قبل تمكنه من حكم مصر. وإذا كان المماليك لايزالون يعترفون بسيادة بني أيوب على البلاد حتى بعد مقتل تورانشاه، ولايرضون سيداً للبلاد سوى من بيت أستاذهم، فإنه لم يعد سوى أرملته شجر الدر، والتي كانت قد أنجبت منه ابناً مات صغيراً في حياة أبيه. وهي في نفس الوقت كانت واحدة من جواري الصالح، أي

إن أصلها مملوكي، ما يعني أن ميولها وانتماءها لبني جنسها كبير. وجاء تنصيب هذه السيدة على العرش في مصر كحل مثالي للمماليك، فهي تمثل امتداداً للبيت الأيوبي أمام عوام الناس، وفي نفس الوقت لن تكون حائلاً بينهم وبين ما يطمعون في الوصول إليه من انتزاعهم للسلطة. أي إن وجودها على العرش ليس إلا فترة انتقالية، ربما تبطل حجة أمراء البيت الأيوبي في بلاد الشام عن المطالبة بأحقيتهم في حكم مصر، ثم إن المماليك سوف يتعرفون من خلال هذه الخطوة انطباع عامة المصريين عما يجري في سدة الحكم في بلادهم، فضلاً عن انتظارهم لرد فعل الخليفة العباسي في بغداد على تنصيب هذه السيدة سلطاناً للبلاد[٩].

ومع كل محاولات الترضية التي قدمها المماليك لنجاح تلك الخطوة، فإنهم لم يحظوا بالرضى المطلوب من بني أيوب في بلا الشام، ورفض الأيوبيون سلطنة شجر الدر رفضاً باتاً. وأما الخليفة العباسي فإنه نظر إلى ما جرى في مصر بنوع من السخرية، واعتبر تنصيب امرأة على عرش مصر أمراً معيباً ساواه من وجهة نظره انعدام الرجال عند هؤلاء القوم[١٠].

وهذه التطورات لم تدع أمام المماليك خياراً آخر سوى إنهاء سلطنة شجر الدر، فقرروا فيما بينهم أن تتزوج السلطانة من الأمير عز الدين أيبك التركماني. وبالفعل تزوجته شجر الدر، وتنازلت له عن العرش بعد إقامتها في الحكم مدة ثمانين يوماً. وأصبح أيبك سلطاناً على مصر، كأول مملوك يقبض على السلطة في الدولة التي انتسبت إلى المماليك[١١].

ولما وصل المماليك لسدة الحكم في مصر على حساب سادتهم بني أيوب، فإنهم ساروا على ما اتبعوه عند أسلافهم من نظم الحكم. فاستحوذوا على السلطة، وجعلوها في أيدي أشد الأمراء قوة ونفوذا وتلقب بلقب "السلطان" تارة وبـ "الملك" تارة أخرى، كعادة بني أيوب. وقبلوا بالوصاية الدينية في شكلها الرمزي للخليفة العباسي

المقيم في بغداد، والذي كان يرسل تفويضاً منه بالسلطة لمن يجلس على العرش من المماليك، لإدارة شئون البلاد، وكأنه يوليه السلطة الفعلية نيابة عنه(١٢).

وهناك قناعة لدي دراسي تاريخ دولة سلاطين المماليك بأن تداول السلطة في هذه الدولة يرتكز على قاعدة القوة أو السيف، والتي يعبر عنها بعبارة "الحكم لمن غلب". ولا خلاف على أن السيف هو الذي مهد الطريق للمماليك إلى السلطة، ودعم أرباب السيف من أجل الحفاظ عليها أو الانفراد بها. ثم إن أمراء المماليك يعتقدون أن عرش السلطنة حق لهم جميعاً بلا تفرقة، طالما هم خشداشية، ولا شرف لمملوك فيهم على الآخرين بنبالة مولد أو نسب، أو ما شابه ذلك. ويبقى السيف هو الفيصل في الحسم إذا شغر منصب السلطنة، أو نشب الصراع بين الأمراء الطامعين لاغتصاب العرش لأنفسهم(١٣).

ويبدو جلياً أن قاعدة "الحكم لمن غلب" هي النموذج الذي سار المماليك عليه كآلية لنقل السلطة أو تقرير مصيرها، أو الشرعية التي استند إليها الغالبية العظمى من سلاطين المماليك. ولكن ليست القوة هي الشرعية الوحيدة التي دعمت نقل السلطة في كل الحالات، فقد انتقلت السلطة في حالات كثيرة بالتوريث، وجرى الاعتراف به كشرعية لانتقال السلطة. وقبل أن نسوق الأدلة على ذلك، فإنه من الضروري الإشارة إلى ما شاب شرعية السيف من شوائب في نظر المعاصرين.

إن المماليك الذين حازوا السلطة، وبسطوا نفوذهم على مصر والشام ليسوا إلا أرقاء في مجتمع لا يزال للرق فيه وضاعته. حقيقة إنهم خضعوا لنظام يختلف عن الرق المعروف بمعنى العبودية، وإنما اختصوا بالأعمال الحربية بعد تدريبهم التدريبات العسكرية المناسبة لذلك، ولكنهم في نهاية الأمر أرقاء. وهناك نفر من رعايا دولة سلاطين المماليك كانوا ينظرون إلى ذوي السلطة في بلادهم على أنهم أرقاء، أو كانوا أرقاء من قبل. وإذا كان منهم من تحرر في مرحلة معينة من حياته، ثم أصبح أميراً وتولى مناصب قيادية عليا، أو حتى وصل إلى منصب السلطنة، فإن

هؤلاء الأحرار قد مسهم الرق من قبل. وعلى ذلك فإن المماليك من وجهة نظر هؤلاء الناقدين هم دون رعاياهم في المكانة الاجتماعية(١٤).

وإذا أضفنا إلى ذلك أن أصحاب السلطة لاينتمون إلى الأوطان التي يحكمونها، فلا هم مصريون، ولا هم شوام. وإذا كان نفر منهم قد تعلموا لغة رعاياهم، فإن عدداً كبيراً من رجالهم لا يزالون يجهلون التحدث بالعربية، بل كان فريق كبير منهم في الفترة المتأخرة من عمر هذه الدولة لايعرفونها مطلقاً، ما زاد الهوة بينهم وبين رعاياهم(١٥).

وبحكم اغترابهم عن بلادهم، وإقامتهم في الأقاليم التي خضعت لحكمهم في مصر والشام وغيرها، الأمر الذي يعنى أن المملوك ليس له عصبية قبلية يعتمد عليها في إقامة أو توطيد دعائم حكمه إذا ما استحوذ على السلطة. وليس لهم عصبية سوى ما نشأ في نظام تربيتهم من تجمعات الخشداشية، ويضم عدداً من المماليك ذوي الأصول المشتركة، أو أن عدداً منهم اشتركوا في العمل تحت راية سيد معين. لذا فإن المماليك شكلوا عصبيات معزولة عن رعاياهم، أو ما يمكن أن نسميه أرستقراطية عسكرية.

وأهم ما انتقص من قدر شرعية السيف التي حكم بها المماليك دولتهم، هو أنهم اغتصبوا السلطة اغتصاباً، بدون وجه حق، ممن اعتبروا أنفسهم أربابها من أمراء البيت الأيوبي في بلاد الشام. ثم إن نفراً ليس بالقليل من الأيوبيين رأو أن حكم مصر حق لهم بعد تورانشاه الابن الوحيد للصالح نجم الدين أيوب، وناصبوا المماليك العداء. ولكن المماليك نجحوا في سد ذرائع هؤلاء الأيوبيين بعدما لقنوهم دروساً قاسية في ساحات القتال، وأثبتوا للعامة والخاصة وَهَن قوة بني أيوب في الدفاع عن مصالحهم، واسترداد ما يعتقدون أنه حق لهم. وفرض السيف شرعيته على شرعية التوريث الأيوبية الواهنة.

وهكذا كانت السلطة المملوكية المدعومة بقوة السيف، والتي أرست قوام دولتهم، معيبة في نظر كثير من المعاصرين؛ لكون المماليك مسهم الرق في فترة من حياتهم،

ثم لأنهم غرباء عن البلاد التي يحكمونها، وليس لهم عصبية من بين رعاياهم، فضلاً عن اعتبارهم مغتصبي السلطة من بني أيوب.

دعائم السلطة المملوكية :

وإذا كانت هذه الأمور السابقة قد عابت حكم المماليك، فإن السيف قد أبرأ لهم أمام المسلمين كافة، وكان أصدق أنباء من الكتب. إن الانتصارات التي أحرزها المماليك على أعداء المسلمين، كانت حجة دامغة تفوق كل حجة دونها في أحقيتهم بحكم البلاد، وأكسبتهم شرعية لازمتهم طوال بقائهم في الحكم. فقد انتصروا على التتار في معركة عين جالوت سنة ٦٥٨هـ / ١٢٦٠هـ، فانقذوا مصر وبلاد الشام من الدمار الشامل الذي ألحقه هؤلاء المعتدون بالبلاد التي دخلوها، وتابعوا حروبهم للفلول التتارية على بلاد الشام وأطرافها ردحاً من الزمن. ثم أجهزوا على الصليبيين القابعين في مدن وقلاع وحصون عديدة في بلاد الشام، وطهروها منهم، وكانت عكا أخر هذه المدن المهمة التي حررها المماليك من أيديهم في سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م[١٦].

وأما الداعم الأهم لسلطة المماليك، فقد تمثل في إحياء الخلافة العباسية في القاهرة بعد سقوطها في بغداد على أيدي التتار سنة ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م[١٧]. وما من شك في أن إحياء الخلافة العباسية في حد ذاته أمر بالغ الأهمية للعالم الإسلامي كافة، وإذا كنا قد أشرنا إلى أن حكم المماليك لمصر كانت تشوبه عدة نقائص منذ بداية حكمهم، وأنهم كانوا يدركونها، لذا فإنهم سعوا سعياً دأوباً منذ توليهم السلطة لدعم شرعية حكمهم. ولما كان إحياء الخلافة العباسية أمراً يهتم به كافة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، فإنهم وضعوا هذا الأمر على قائمة أولوياتهم، ولولا المنية التي عاجلت السلطان قطز لخرج مشروع إحياء الخلافة في عهده[١٨].

وجاء إحياء الخلافة العباسية في القاهرة على يد السلطان الظاهر بيبرس، وجرى إحياء الخلافة على محاولتين؛ الأولى سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦١م عندما نصب بيبرس رجلاً يدعى أبا القاسم أحمد ينسب لبني العباس، واحتفل به في القاهرة احتفالات

ضخمة، ثم جهزه وأرسله إلى بغداد، ولكن التتار قتلوه قبل وصوله. فأعاد بيبرس الكرة في المحرم سنة ٦٦١هـ /نوفمبر ١٢٦٢م، فنصب عباسياً آخر في الخلافة، وجعل مقر إقامته مدينة القاهرة. ولما نصب هذا الرجل خليفة، وجرى الاحتفال به، قام بصفته خليفة فمنح بيبرس تفويضاً بالسلطنة، وقلده أمور البلاد والعباد في الديار المصرية، والبلاد الشامية، والديار بكرية، والحجازية، واليمنية، والفراتية، وما يتجدد من الفتوحات، هذا فضلاً عن أنه منح السلطان لقب "قسيم أمير المؤمنين"(١٩).

والحقيقة التي لا مراء فيها هي أن إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة كان داعماً معنوياً للسلطان المملوكي في وجه معارضيه من بقايا البيت الأيوبي، ومن الأمراء المماليك الطامعين في السلطنة، وكذا بعض الأعراب، وغيرهم من الخارجين على سلطة الدولة. كما كانت دافعاً لحشد جموع رعايا الدولة لمساندة جيوش السلطان ضد أعداء البلاد. ونسوق عبارة كتبها خليل بن شاهين الظاهرى المتوفي في سنة ٨٢٧هـ /١٤٢٤م، توضح المكانة السامية التي تمتعت بها سلطنة المماليك جراء إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة، وإبراز القيمة المعنوية التي أسبغتها الخلافة على شخص السلطان المملوكي، فيقول :"فسلطنة مصر والشام التي ثبت فضلها على سائر الدنيا، ورقي سلطانها ذروة الدرجة العليا ... ". ثم ينتقل بعدها إلى الحديث عن سلطان هذه الدولة قائلاً: "ولايجوز أن يطلق في حق أحد لفظ سلطان من ملوك الشرق والغرب إلا إذا كان بالمبايعة منه – أي الخليفة – فيكون خارجياً، ولا يجوز توليته أحد من النواب والقضاة، وإن فعل شيء من ذلك كان جميع حكمهم باطلاً... وخلاصة القضية إن في الحقيقة لا يطلق لفظ سلطان إلا لصاحب مصر، نصره الله، فإنه الآن أعلى الملوك وأشرفهم، لرتبة سيد الأولين والأخرين، وتشرفه من أمير المؤمنين بتفويض السلطنة له على الوجه الشرعي، بعقد الأربعة أئمة"(٢٠).

وقد أفادت دولة سلاطين المماليك فوائد جمة من إحياء الخلافة العباسية بوجه عام، ومن إقامة الخليفة في القاهرة بوجه خاص. وجاء تمام الفائدة مع ما وضعه السلطان

بيبرس من قيود على شخص الخليفة، فحرمه من امتلاك شيء من أدوات السلطة. حتى إنه حرم الخليفة الثاني، الذي أبقاه في القاهرة، ما كان قد منحه للخليفة الأول، من وضع اسمه مع اسم السلطان على السكة، وغيرها من مظاهر المشاركة الحقيقية للسلطان في الحكم. ثم قيد حركته فجعل إقامته بالقلعة بالقرب منه، وليس له من أمر السلطة شيء، سوى مشاركته في المراسيم العامة، والتي اعتاد سلاطين المماليك على اتباعها، بداية من قيام الخليفة بتفويض السلطنة للسلطان، ومشاركته كبار رجال الدولة الاحتفالات العامة، والمجالس الرسمية. علاوة على ذكر اسمه في الخطبة على منابر الجوامع والمساجد في البلاد، فيما عدا جامع السلطان بالقلعة، فإنه يذكر فيه اسم السلطان فقط. ثم جاء عدد من السلاطين اللاحقين لبيبرس فهمشوا الخليفة أكثر من ذلك[٢١].

والطريف أنه لم يرد في المصادر التاريخية أو كتب الدواوين أي مكاتبات رسمية من السلطان المملوكي إلى الخليفة العباسي منذ جرى إحياء الخلافة في القاهرة. وعلل ابن ناظر الجيش ذلك بقوله أنه ربما لأن الخليفة لا يكاد يفارق السلطان سفراً ولا حضراً مفارقة توجب المكاتبة إليه. وكتب التاريخ تشهد باصطحاب السلطان للخليفة معه في أسفاره، معتبرين أن هذه المصاحبة من أجل الصالح العام للمسلمين. والواقع إن قرب الخليفة من السلطان لا يبرر تجاهل الأخير بالمكاتبة إلى الأول رسمياً، في الوقت الذي كانت تخرج فيه مكاتبات السلطان لكل كبار موظفيه الذين يرافقونه أيضاً في حله وترحاله[٢٢]، ولا يبدو لهذا التجاهل تفسير سوى تواضع مكانة الخليفة عند السلطان المملوكي، وأنه لا يمثل بالنسبة له ولدولته سوى واجهة دينية.

وهكذا كان إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، خلافة بلا سلطة. فلم يكن من المعقول أن يضع بيبرس شريكاً له في الحكم وليس من المنطقي أن يفعلها أحد من خلفائه. واكتفي هؤلاء المماليك بما اكتسبوه من وجاهة دينية في العالم الإسلامي، جعلتهم يتصدرون المشهد السياسي المعاصر. فقد مثلت الخلافة العباسية في القاهرة

دعامة قوية لهؤلاء المماليك ضد مناوئيهم في داخل دولتهم وخارجها، وفي ذات الوقت فإنها لم تنتقص من قدر سلطاتهم على البلاد شيئاً، بل زادت من إحكام قبضتهم، وامتلاكهم لزمام السلطة ، ومنحت سلطتهم شرعية كانوا في أمس الحاجة إليها.

وخلاصة القول، فإن المماليك على الصعيد الداخلي، انتزعوا السلطنة بالسيف، وبسطوا نفوذهم على من عاداهم، وجلس الأمير الأقوى فيهم على العرش. وأما على الصعيد الخارجي، فقد أثبتوا جدارتهم في ساحات القتال الخارجية دفاعاً عن البلاد، منذ أن حقق قطز انتصاره على التتار، وأعقب ذلك نجاحات كثيرة، تخللها إخفاقات قليلة. هذا فضلاً عن رعايتهم للحرمين الشريفين في بلاد الحجاز[٢٣].

ونتيجة لهذه العطاء فإن السلطة المملوكية وجدت ما يدعم وجودها في أعين المعاصرين من عموم المسلمين ولم يعد لبني أيوب من شرعية أو سند يدعم مطالبهم بالسلطة ما داموا قد فشلوا في حماية المسلمين وبلادهم. وما تبناه بنو أيوب ومن شايعهم من دعاوى بأن المماليك قد مسهم الرق فإن هذا الأمر لم يعد يعيبهم وهم حماة الاسلام والمسلمين. ثم إنهم قاموا بإحياء الخلافة العباسية كرمز ديني يهتم به العامة والخاصة من المعاصرين. ولما كان المماليك ينظرون إلى بعضهم على أنهم جميعاً سواسية ، فإن انفراد أحدهم بالسلطة لايعني سوى تفوقه عليهم، وجرى فيما بينهم قبول هذا الأمر، ما يعنى أن السيف اكتسب شرعية أصبحت مدعومة بالرداء الديني، ممثلاً في تفويض الخليفة العباسي للسلطان، وقيام صاحب السلطة بالزود والتضحية في سبيل الدين والوطن.

التطور السياسي لنقل السلطة بالسيف :

ولا شك في أن السيف كان السبيل إلى وصول صاحبه إلى سدة الحكم، وأنه وطد له من دون منافسيه من الأمراء. وأصبح السيف يمثل شرعية تفوق ما دونها من شرعيات، وهو ما تعارف عليه بـ"الحكم لمن غلب". وقيام شرعية السيف لدعم

السلطة في دولة سلاطين المماليك لا يعني غياب التوريث كشرعية دعمت نقل السلطة في كثير من مراحل تاريخ هذه الدولة.

ونلاحظ أن المماليك عند انتزاعهم السلطة من بني أيوب لم يكونوا على ثقة في قدرتهم العسكرية، وأن قدرتهم على السيطرة على الحكم كانت محل اختبار. ثم إنهم نجحوا في أول مناورة سياسية، واختاروا عز الدين أيبك التركماني زوجاً لشجر الدر، وسلطاناً بدلاً منها، فتفادوا اعتراض الناقدين لتولي امرأة سدة الحكم، وعلى رأسهم الخليفة المستعصم بالله العباسي في بغداد. وأما بنو أيوب في بلاد الشام، فقد أعلنوا رفضهم لاغتصاب المماليك للسلطة. واعتقد أيبك ورفاقه أنه من الممكن تفادي المعارضة الأيوبية بالمناورات السياسية كما فعلوا من قبل، فأتوا بطفل من البيت الأيوبي له من العمر ست سنوات، وأقاموه شريكاً لأيبك في السلطنة. ولم يقلل هذا الإجراء من عزم بعض أمراء بني أيوب من إعلان الحرب على المماليك. وهنا جاء دور القوة التي انحازت إلى جانب فرق المماليك، وحسم السيف أمر الصراع على السلطة في مصر لصالحهم[٢٤].

وأما عن استقرار الأوضاع داخل البلاد، ودرأ الفتن والأطماع، فإن أيبك وطد أقدامه وفرض سلطانه بالسيف على الخارجين على حكمه من الأعراب، ومن المماليك البحرية المنافسين له على الحكم[٢٥]. وجاء قطز فاغتصب السلطة بالسيف، عندما أعد العدة لانفراده بالسلطان المنصور على بن أيبك، وقبض عليه هو وأخيه وأمهما، واعتقلهما في ذي القعدة ٦٥٧هـ/أكتوبر ١٢٥٩م. وبعد تمكنه من زمام السلطة تخلص من كبار الأمراء المعزية، الذين كانوا يؤيدون حكم علي ابن أستاذهم، وينكرون ما فعله قطز، فاكتسب شرعية حكمه بالسيف[٢٦].

ولعب السيف دور الحسم عند اعتلاء بيبرس عرش السلطنة ، فقد نجح هو ورفاقه في اغتيال السلطان قطز أثناء عودة الجيش المظفر من انتصاره على التتار. ولما كان يتوجب عليهم تنصيب أحد الأمراء سلطاناً للبلاد فقام أحد الأمراء وسأل رفاقه قائلاً

:"من قتل المظفر قظر بسيفه؟ فقالوا الأمير ركن الدين بيبرس البندقداري، فقال هو أحق بالملك وأولى"، فوافقه الأمراء على ذلك، وأجلسوا بيبرس على العرش في ذي القعدة سنة ٦٥٨هـ/أكتوبر ١٢٦٠م[٢٧].

وأما قلاوون فهو رفيق بيبرس، وقد عركته الإحن والخطوب، فأحسن التدبير للوصول إلى السلطة، فترك ولدي بيبرس؛ بركة وسلامش، في السلطنة على التوالي حتى مكن لنفسه. فأكثر من شراء المماليك من الترك والمغل وغيرهم، وقيل أنه امتلك منهم ما لم يملكه غيره من ملوك الديار المصرية في الإسلام قبله، وقدر عددهم بنحو اثني عشر ألفاً. واعتنى بتربيتهم عناية فائقة، حتى إنه كان يتفقد طعامهم بنفسه. فكانوا عدته في الوصول إلى السلطة وبقائها في بيته أمداً طويلاً، وكان يتفاخر بكثرتهم[٢٨].

وما جرى من اضطرابات في دولة سلاطين المماليك بعد مقتل الأشرف خليل بن قلاوون سنة ٦٩٣هـ /١٢٩٣م، وحتى تولى الناصر محمد السلطنة في المرة الثالثة سنة ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م، كان توازن القوى بين الأمراء المتصارعين فيها متقارباً جداً، ما جعلهم يؤجلون في أحيان كثيرة الحسم في أمر السلطنة فيضعون طفلاً مسلوب الإرادة ويتركون باب الصراع على السلطة مفتوحاً متى وجد أحدهم الفرصة سانحة لذلك[٢٩].

وكذا جرت الأمور بعد وفاة الناصر محمد في سنة ٧٤١هـ/١٣٤١م وحتى انتهاء حكم أسرته في سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م. فكان الأمراء يضعون طفلاً من أبناء الناصر ثم من أحفاده، وليس له من أمر السلطة شيئاً. وتحركت الفتن والمؤمرات بين الأمراء، واشتعلت الصراعات للاستحواذ على السلطة في ظل السلطان الطفل مسلوب الإرادة. وفي هذه الفترة كانت البلاد مسرحاً دموياً، فلم ينج هؤلاء السلاطين من القتل أو الحبس، علاوة على الاغتيالات التي طالت الغالبية العظمى من الأمراء المتصارعين على السلطة والدائرين في فلكها. وقد أنهكت هذه الصراعات قوة المماليك الأتراك،

وبدأ تفوق العنصر الجركسي يفرض نفسه على الساحة السياسية والعسكرية فاستخلصوا السلطة لانفسهم على يد الأمير برقوق[٣٠].

وفي عصر السلاطين الجراكسة بقي السيف هو شرعية الأقوى في اغتصاب السلطة. فقد انتزعها برقوق من السلطان الطفل الصالح أمير حاج بن الأشرف شعبان، أحد أحفاد الناصر محمد، وأخر من تولى السلطنة من أسرة قلاوون. وانفرد برقوق بالسلطة بعد تخلصه من منافسيه، وبخاصة من المماليك الأتراك. ولما توفى في سنة ٨٠١هـ/١٣٩٨م، لم يكن ابنه ووريثه فرج قادراً على مواجهة الأمراء الطامعين في السلطة، فدخلت البلاد في فوضى عارمة. وانتهت بتفوق الأمير شيخ على فرج بن برقوق وغيره من المتصارعين، وجلس على العرش في سنة ٨١٥هـ/ ١٤١٢م. وظلت قوة السيف تدعم سلطة عدد من سلاطين الجراكسة، إلى أن سقطت دولة المماليك على يد سليم الأول العثماني سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م[٣١].

شرعية التوريث :

وقد جرى التسليم بين دارسي تاريخ دولة سلاطين المماليك أن الحكم في هذه الدولة استندت إلى السيف، أو "الحكم لمن غلب"، واعتبرت القوة هي الشرعية الوحيدة لانتقال السلطة. والواقع إن التوريث قام بدور الداعم لانتقال السلطة، وكان من حق صاحبه أن يجلس على كرسي السلطنة، فللسلطان الحق في نقل السلطة إلى ابنه، ومن حق الابن القبض على زمام السلطة خلفاً لوالده، وبغض النظر عن موقف المماليك حينئذ، فإن توريث السلطة جرى الاعتراف به كشرعية. فالتوريث حالة لم تكن غائبة في وقت من أوقات انتقال السلطة طوال تاريخ هذه الدولة، باستثناءات قليلة جداً. وهو ما يعنى أن شرعية السيف مثلت آلية اغتصاب السلطة، وبقائها في اليد الأقوى، مع وجود شرعية التوريث، حتى وإن كانت غير فاعلة.

ومن خلال العرض التاريخي الآتي نجد ما يدعم القول بوجود توريث للسلطة في هذه الدولة. وكانت البداية بعد وفاة السلطان أيبك في ربيع الأول ٦٥٥هـ/مارس

١٢٥٧م، وذلك عندما اتفق أمراء الدولة على إقامة على بن أيبك سلطاناً خلفاً لوالده، وله من العمر خمس عشرة سنة، وهوما يعني موافقة المماليك على التوريث، حتى وإن كان تقليداً لدولة سادتهم بني أيوب، وبدون قناعة حقيقية بالفكرة. وبقي هذا الصبي على العرش إلى أن انتزع قطز السلطة منه في ذي القعدة ٦٥٧هـ/أكتوبر ١٢٥٩م[٣٢].

وأما السلطان بيبرس فإنه خطى خطوة أبعد من ذلك في سبيل توريث السلطة. ففي شوال سنة ٦٦٢هـ/يوليو ١٢٦٤م، جعل ابنه بركة سلطاناً في حياته، ووريثاً للحكم بعد مماته، وجرت احتفالات ضخمة لهذا المناسبة. ولما توفى بيبرس انفرد ابنه بالسلطنة في ربيع الأول سنة ٦٧٦هـ/أغسطس ١٢٧٧م، وعمره عشرون عاماً. وهنا يجب التأكيد أيضاً على أن التوريث اعتبر شرعية هذا الفتى بغض النظر عن رأي الأمراء المماليك، فالواقع أنه أصبح سلطاناً خلفاً لوالده، كما كان ابن أيبك من قبل[٣٣].

والواقع إن بركة فشل في إدارة أمور البلاد، والسيطرة على السلطة، ووجد معارضة شديدة من كبار الأمراء. ورفض المماليك سلطنة بركة بن بيبرس، ولكن لم يكن قد برز فيهم من يستطيع أن يبز أقرانه وينتزع السلطة لنفسه. لذا فإنهم قرروا خلع بركة، وأقاموا أخاه سلامش بدلاً منه، وليس له من العمر سوى سبع سنوات، وذلك في ربيع الأول سنة ٦٧٨هـ/يوليو ١٢٧٩م. وإذا كان كبار الأمراء هم الذين خلعوا بركة ووضعوا سلامش، فإنهم اختاروا الأخير لأنه ابن بيبرس، ما يعني احترامهم لمبدأ التوريث، حتى ولو إلى حين. ولم يبق سلامش في السلطنة سوى مائة يوم فقط، ففي نفس السنة خلعه قلاوون، وتولى السلطنة بدلاً منه[٣٤].

وقلاوون الذي انقلب على توريث ابني بيبرس من قبل جاء ففعل مثل بيبرس وورث السلطنة. ففي العام التالي من توليه العرش جعل ابنه علياً ولياً للعهد، ووريثاً له في الحكم. ولكن علياً هذا توفى في حياة والده سنة ٦٨٧هـ/١٢٨٨م، ولحقه أبوه في أوائل ذي القعدة سنة ٦٨٩هـ/نوفمبر ١٢٩٠م. وكان قلاوون قد أعد للأمر عدته، فكان

قد كتب تفويضاً بالسلطنة لابنه خليل، وقيل إنه لم يوقع على التفويض بخط يده. وإذا كان قلاوون لم يوقع على التفويض فعلاً، فإن ذلك لا ينفي – كما رأينا - نيته توريث الحكم لابنه(٣٥).

وفي المحرم ٦٩٣هـ/ديسمبر ١٢٩٣م، قتل الأشرف خليل بن قلاوون بيد الأمير بيدرا وبعض أعوانه، سعياً منهم لاغتصاب السلطة. ولكن مماليك الأشرف لاحقوا بيدرا وأجهزوا عليه، وأقاموا الناصر محمد بن قلاوون سلطاناً، وعمره آنذاك لم يبلغ السبع سنوات. وعلى الرغم من عدم قبول الأمراء لمبدأ التوريث، فإنهم لجأوا إليه كحل للوضع الراهن الذي يمرون به. واشتد الصراع فيما بين الأمراء من أجل الاستحواذ على السلطة في ظل وجود سلطان صغير، ودارت رحى المعارك في أنحاء البلاد. ولما حاصرت جماعة منهم القلعة للقبض على غرمائهم خافت أم السلطان الناصر محمدعلى ابنها من غدرهم، فسألتهم من أعلى أسوار القلعة عن غرضهم من الحصار، وأنها على أتم استعداد لتفعل ما يريدون، ملوحة إليهم باستعدادها وابنها للانسحاب من عرش السلطنة. فردوا عليها قائلين : "ما لنا غرض إلا مسك الأمير علم الدين سنجر الشجاعي، وإخماد الفتنة، ونحن لو بقيت بنت عمياء من بنات أستاذنا الملك المنصور قلاوون كنا مماليكها، لاسيما ولده الناصر حاضر، رفيه كفاية"(٣٦).

ولا شك أن هذا الكلام ليس دليلاً على قبول الأمراء المماليك مبدأ التوريث، ولكنه أيضاً لا ينفي اعترافهم بهذا المبدأ. ثم إن مبدأ توريث السلطة ليس له من القوة ما يسانده، فإنه في ظل قوة أمراء المماليك، وصراعهم على السلطة – كتلك الحالة التي نحن بصددها - ليس إلا وضعا شاذاً، لا يوجده على أرض الواقع إلا ما يجري بين الأمراء من تنافس(٣٧).

وأما الناصر محمد بن قلاوون فإنه لم يستمر في السلطنة طويلاً، فقد خلعه الأمير كتبغا، وتسلطن بدلا منه في المحرم سنة ٦٩٤هـ/نوفمبر ١٢٩٤م. ثم انتزع لاجين

السلطنة منه في المحرم سنة ٦٩٦هـ/أكتوبر ١٢٩٦م. ولما اشتد الصراع بين الأمراء أعادوا الناصر محمد إلى السلطنة ثانية في سنة ٦٩٨هـ / ١٢٩٨م. وجلس الناصر على العرش تحت حجر اثنين من كبار الأمراء هما بيبرس الجاشنكير وسلار[٣٨]. ولما ضاق من هذا الوضع، ترك مصر متعللاً بأداء فريضة الحج، وانسحب إلى الكرك معلناً تنازله عن العرش في سنة ٧٠٨هـ / ١٣٠٨م. فتولى بيبرس الجاشنكير السلطنة، ولكنه فشل في الحفاظ عليها، فقد قهره المماليك وأجبروه على التخلي عنها في سنة ٧٠٩هـ/١٠٣٩م. وعاد الناصر محمد سلطاناً للمرة الثالثة، وكان قد بلغ مبلغ الرجال، وعلى قدر كبير من الفطنة، وتجارب الحكم ودسائس السياسة، ما جعله يمكّن لنفسه في الحكم، وبقي فيه حتى وفاته في سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م[٣٩].

وكان الناصر محمد قد أكثر من شراء مماليك ينتمون إليه، ويحفظون أبناءه من بعده، كما فعل والده من قبل. ولما حضرة الوفاة الناصر جمع مماليكه، وعهد إلى ابنه أبي بكر بالسلطنة بعد وفاته، وأشهد الأمراء وكبار موظفي الدولة على ذلك، وأوصى مماليكه برعاية ابنه السلطان. وبالفعل أبقى هؤلاء المماليك على السلطنة في بيت أستاذهم. ولكن وقع السلاطين من أبناء الناصر ثم أحفاده تحت حجر أمراء المماليك، فلم يكن منهم من يستطيع الاستقلال بالسطة بعيداً عن هؤلاء الأمراء. وبقيت السلطنة في أيدي هؤلاء السلاطين الضعاف، وأما السلطة الحقيقية فقد اغتصبها واحد أو أكثر من الأمراء الأقوياء. ومن أبرز الأمثلة التي توضح هذا الأمر، أنه عندما جلس الأمراء للتشاور فيمن يتولى السلطنة من ذرية الناصر بعدما قتلوا السلطان الناصر حسن في سنة ٧٦٢هـ/١٣٦١ م اقترح أحدهم اختيار الأمير حسين بن الناصر، وهو أخر من بقي آنذاك من أولاد الناصر لصلبه، ولكن الأمراء لم يوافقوا على هذا الاختيار، خشية أن يستبد حسين هذا بالسلطنة من دونهم، ولو جرى ذلك فإنه لن يترك أحداً منهم على قيد الحياة. وظلت السلطنة في أيدي أولاد الناصر محمد وأحفاده حتى سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م[٤٠].

وأما السلاطين الجراكسة، فقد ظل توريث السلطة هاجساً مأمولاً في نفوسهم، سعوا إلى تحقيقه بما أتوا من قوة. فقد أعد برقوق العدة لتوريث السلطة، ففي شوال ٨٠١هـ/يونيو ١٣٩٩م، جمع أعيان البلاد وأرباب الدولة، وأشهدهم على ولاية العهد من بعد وفاته لولديه؛ فرج ثم أخيه عبدالعزيز. ولما توفي برقوق جرى توريث السلطنة كما رتب لذلك، وجلس ابنه فرج على العرش. وكانت فترة سلطنته من أكثر فقرات تاريخ دولة سلاطين المماليك اضطراباً ودموية، حتى إن السلطان فرج اضطر إلى الهروب في ربيع الأول سنة ٨٠٨هـ/سبتمبر ١٤٠٥م، خوفاً على نفسه من الاغتيال. فأقام الأمراء أخاه عبد العزيز سلطاناً، عملاً بحق التوريث الذي يمتلكه هذا الصبي عن والده، ولم يكن عمره قد بلغ ثلاث عشرة سنة. وفي الخامس من جمادى الآخر من نفس العام ظهر فرج من مخبأه، فأعاده مؤيدوه إلى السلطنة، وأقام فيها إلى أن خلعه الأمراء ثانية، وأقاموا الخليفة المستعين بالله سلطاناً بدلاً منه. ولما تفوق الأمير شيخ على أقرانه من الأمراء، خلع الخليفة وتولى السلطنة في شعبان في نفس العام، بعد أن استمرت السلطنة في يد ابنيْ برقوق أربع عشرة سنة[٤١].

وإذا كان السلطان شيخ واحداً ممن قوض دولة برقوق، ولم يقبل مبدأ توريث السلطة في هذه الأسرة، فإنه سعى لتوريثها في ذريته هو. فأعد ابنه إبراهيم لهذا الأمر، فأشركه في كثير من أمور الحكم والسياسة، كما أسهم في عدد من الحملات الحربية، ولكن إبراهيم هذا توفى قبل والده. وبالرغم من وفاته فإن عزيمة المؤيد شيخ لم تنثن عن التوريث، فإنه رزق طفلاً صغير قبل وفاته، فأوصى مماليكه بتنصيبه سلطاناً، ورعاية دولته حتى يكبر. ولما قضى شيخ نحبه، أقام الأمراء هذا الطفل المدعو أحمد سلطاناً خلفاً لوالده في المحرم سنة ٨٢٤هـ/يناير ١٤٢١م، وليس له من العمر سوى عام وثمانية أشهر. وجرى العمل بالتوريث كآلية لنقل السلطة، وبطبيعة الحال فإن هذا الطفل ليس له من أمر السلطة شيء، ومن البديهي أن يجري خلعه متى استطاع أحد الأمراء الترتيب لهذا الأمر جيداً. وهذا ما جرى بالفعل في أخر شعبان

من نفس العام، فقد قفز الأمير ططر على العرش وخلع هذا السلطان الطفل. وما لبث ططر أن مرض مرضاً شديداً، فسعى إلى تكرار التجربة نفسها التي فشل فيها سابقوه، وهي توريث السلطة لابنه محمد، ما يعني أنه يقبل التوريث ما دام في ذريته، ويرفضه إن حال بينه وبين أطماعه. فاتخذ الإجراءات المتبعة لصبغ التوريث بالصبغة الشرعية، ثم رقى جملة من الأمراء أهل الثقة، وأسند إليهم مهمة رعاية ابنه، والاحتفاظ له بعرشه. وتوفي ططر في رابع ذي الحجة سنة ٨٢٤هـ/ أول ديسمبر ١٤٢١م، فأقام الأمراء ابنه سلطاناً في نفس يوم وفاة والده، وكان له من العمر عشر سنوات. وفشلت تجربة ططر في البقاء على السلطة في ذريته، فمنذ أن تولى هذا الصبي السلطنة والأمير برسباي يعد العدة لاغتصابها منه. ونفذ برسباي مخططه في الثامن من ربيع الآخر سنة ٨٢٥هـ/الثاني من أبريل ١٤٢٢م، فخلع ابن ططر ونصب نفسه سلطاناً[٤٢].

وجاء برسباي أيضاً ليطبق مبدأ التوريث، فعندما أحس بدنو أجله، وأخذته عاطفة الأبوة، جعل ابنه يوسف ولياً للعهد. وأشهد كبار الأمراء على ذلك، وأخذ منهم العهد بحفظ السلطنة لابنه بعد وفاته. ومات برسباي في ١٣ ذي الحجة ٨٤١هـ/٨ يونيو ١٤٣٨م، وأوفي الأمراء بعهدهم له، فأقاموا ابنه سلطاناً، وله من العمر أربع عشرة سنة وسبعة أشهر. وهكذا جرى نقل السلطة بحق التوريث، كغيرها من الحالات السابقة المماثلة لها[٤٣].

وما هي إلا أشهر قلائل وقد زالت سلطنة يوسف بن برسباي، ففي ١٩ربيع الأول سنة ٨٤٢هـ/١٠ سبتمبر ١٤٣٨م اغتصب الأمير جقمق السلطنة منه. وما جرى في الحالات السابقة تكرر في حالة السلطان جقمق. ففي أخر أيامه فعل كغيره من السابقين عليه، واتخذ الإجراءات الضرورية لضمان نقل السلطة إلى ابنه بعد وفاته. وإمعاناً منه في ضمان نقل السلطة، وحرصاً على ألا يتكرر مع ابنه ما جرى مع أولاد السلاطين السابقين عليه الذين حاولوا التوريث لأبنائهم، فإنه أتى بأمر جديد لم

يفعله غيره من السابقين. فقد عقد اجتماعاً حضره أمراء الدولة وكبار موظفيها والخليفة والقضاة، وأشهدهم على خلع نفسه من السلطنة. ثم ترك لهم أمر اختيار السلطان الجديد، وهو لايشك في أنهم سوف يختارون ابنه عثمان. وبالفعل ا ـر الأمراء ابنه، وكان عمره ثماني عشرة سنة. واعتقد جقمق أن ما كان يجري على أولاد السلاطين من اغتصاب السلطة منهم، إنما يرجع إلى أن آباءهم وضعوا لهم أوصياء من كبار الأمراء، فلم يقم هو بذلك، وترك ابنه في السلطنة بدون أن ينصب وصياً له. وجرى الاحتفال بابنه سلطاناً في ٢١ المحرم سنة ٨٥٧هـ/٢ فبراير ١٤٥٣م، ومات جقمق بعد تنصيب ابنه بأيام قليلة(٤٤).

وليت جقمق عاش شهرين آخرين، فإنه كان سيرى ما فعله الأمراء في ابنه، على الرغم من الاحتياطات التي اتخذها قبل وفاته. ففي ٨ ربيع الأول أقصى الأمير إينال ابنه عن العرش، وتولى هو السلطنة. وسار السلطان إينال في نفس الطريق الذي سار فيه سابقوه من السلاطين الساعين لتوريث السلطة. وربما كان هؤلاء السلاطين لا يقرأون التاريخ، أو يقرأونه ولايحسنون فهمه، وربما كان لكل واحد فيهم ما يجعله ينخدع في معطيات التوريث التي يملكها. وهذا ما جرى مع إينال الذي اعتقد أن ابنه أحمد الذي يبلغ من العمر ثلاثين سنة سوف يكون أهلاً للسلطنة، لأنه دون غيره من أبناء السلاطين الذين خاضوا تجربة التوريث، له من السن، ما يمنحه القدرة على مواجهة المواقف التي فشل فيها سابقوه. وعلى كل حال، فقد عهد إينال لابنه بالسلطنة، فتولاها في ١٤ جمادى الأولى سنة ٨٦٥هـ/٢٩ ديسمبر ١٤٦٠م، ومات إينال في اليوم التالي(٤٥).

وأحمد هذا كان قد مارس السياسة قبل سلطنته، فتولى وظائف عدة في سلطنة والدة؛ منها خروجه أميراً على محمل الحج، وتولى وظيفة الأتابكية، وخرج في أسفار إلى أقاليم وبلاد عدة. وعلى الرغم من نضوج السلطان الوريث ساعة توليه السلطنة بالمقارنة بأشباهه، وبلوغه سناً تعطيه القدرة على إدارة أمور البلاد، ثم توليه لوظائف

مهمة قبل سلطنته، فإنه لم تكن له دراية بدسائس الحكم ولا مؤامرات الأمراء، فوقع في الشرك الذي نصبه الأمير خشقدم له، ولم يستطع المحافظة على عرشه، ونجح خشقدم هذا في اغتصاب السلطنة منه في ١٩ رمضان من نفس العام(٤٦).

وأما السلطان خشقدم فإنه لم يكن له حظ من التوريث. ربما لم يكن له ولد، لأنه لم يذكر ذلك عند مؤرخي عصره، أوعند مَن ترجموا له. فتوفي في ربيع الأول ٨٧٢هـ/أكتوبر ١٤٦٧م، وتولى السلطنة الظاهر يلباي. ودخلت البلاد في حالة من الفوضى العارمة، وتنازع عدد من الأمراء على السلطنة، إلى أن استقرت في قبضة قايتباي المحمودي في ٦ من رجب سنة ٨٧٢هـ/أول فبراير ١٤٦٨م(٤٧).

وطالت فترة حكم السلطان قايتباي، ولازالت فكرة التوريث في أذهان المماليك الذين يجلسون على العرش، ففي حالة السلطان قايتباي سعى عدد من الأمراء لمرضاة السلطان، وأظهروا له النصح والإرشاد في أمر توريث السلطة لابنه محمد، لأنه قد بلغ من الكبر عتياً، ووهنت قوته، وضعف ذهنه. فاقترحوا عليه أن يجعل ابنه سلطاناً في حياته فيضمن نقل السلطة إليه، ووافق السلطان وبارك الأمر. واجتمع الأمراء الكبار لتدبير أمر السلطنة في ٢٦ ذي القعدة سنة ٩٠١هـ/٧ أغسطس ١٤٩٦م، واتفقوا على خلع السلطان، وتولية ابنه محمد، وهو ابن أربع عشرة سنة، وتوفي والده في اليوم التالي مباشرة. وأما السلطان الطفل فقد أبقاه الأمراء في السلطنة حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، ويتفوق أحدهم على أقرانه، فيقصي السلطان الصغير، ويغتصب منه العرش. وجرى ذلك بالفعل، ففي ربيع الأول سنة ٩٠٤هـ/ أكتوبر ١٤٩٨م اتفق الأمراء على خلع السلطان محمد بن قايتباي، واختاروا من بينهم الأمير قانصوه من قانصوه سلطاناً(٤٨).

ودخلت البلاد منذ هذا التاريخ في فوضى عارمة، وتحولت ميادين وشوارع القاهرة إلى ساحات قتال بين فرق المماليك، وانتكست أوضاع الدولة على إثر ذلك. ولم يعد الجالس على العرش له مهابة في نفوس المماليك، وأصبح فريسة سهلة

لغرمائه، ولم يعد من السهل عليه أن يحافظ على عرشه، ناهيك عن إمكانية توريثه للسلطة. وجرى انتقال السلطة في تلك الفترة التاريخية المتبقية من عمر الدولة بقوة السيف. فقد خلع الأمراء قانصوه من قانصوه، وأسندوا السلطنة إلى أحد الأمراء الأقوى بينهم، وهو جان بلاط، وذلك في ذي الحجة ٩٠٥هـ/يونيو ١٥٠٠م. وفي جمادي الأخرة ٩٠٦هـ/يناير ١٥٠٠م نجح الأمير طومان باي في خلع السلطان، وجلس على العرش بدلاً منه. وأما الأخير هذا، فقد خلعه المماليك، وولوا بدلاً منه قانصوه الغوري في شوال ٩٠٦هـ/أبريل ١٥٠١م. وظل الغوري في السلطنة حتى أجهز العثمانيون على دولة المماليك في ٩٢٣هـ / ١٥١٧م(٤٩).

ويتضح مما سبق أن التوريث جرى العمل به لنقل السلطة طوال فترة حكم المماليك للبلاد منذ قيام دولتهم وحتى سقوطها. وحالة اتفاق الأمراء على تولية على بن أيبك بعد مقتل والده هي الأولى في عمر هذه الدولة. واستمرت محاولات التوريث تتكرر حتى قبيل سقوطها، وشهدت الدولة أخر حالة توريث عند نقل السلطة من السلطان قايتباي إلى ابنه محمد.

وتولى السلطنة طوال العصر المملوكي الأول أربعة وعشرون سلطاناً؛ سبعة عشر سلطاناً منهم ورثوا العرش، وسبعة سلاطين أخذوا السلطة بقوة السيف. ومن هؤلاء السبعة عشر الورثة مَن تكرر جلوسه على العرش لأكثر من مرة؛ وهم الناصر محمد بن قلاوون تولى السلطنة ثلاث مرات، والناصر الحسن ابنه تكررت سلطنته(مرتان)، والصالح أمير حاجي بن شعبان بن حسين بن الناصر محمد تولى السلطنة على فترتين. وأما سلاطين العصر الجركسي فقد بلغ عددهم أربعة وعشرين سلطاناً أيضاً، ورث العرش منهم ثمانية سلاطين، وستة عشر سلطاناً اغتصبوا السلطنة. وأما هؤلاء السلاطين الورثة فإن واحداً فقط منهم هو الناصر فرج بن برقوق الذي تولى السلطنة مرتين.

ونجد أن الناصر محمد بن قلاوون هو الوحيد من بين السلاطين الذين ورثوا السلطنة نجح في فترة حكمه الثالثة في الاحتفاظ بالسلطة في قبضة يده حتى وفاته وهو سلطان. وأما من هم سواه جميعهم فقد اغتصبت السلطة منهم، فقتل معظمهم بدون ذنب فعلوه يستحقون عليه ذلك سوى أنهم ورثوا العرش عن آبائهم. ومنهم من اعتقل، ومنهم من نفي خارج البلاد.

ثم إن الغالبية العظمى من هؤلاء السلاطين ورثة العرش كانوا أطفالاً صغاراً، ومن طرائف ما جرى في هذا السياق، أن طفلاً منهم بكى بكاءً شديداً عندما أجلسوه على فرس أثناء الاحتفال بسلطنته، وذعر عند وضعه على العرش. وأما أعمار هؤلاءالسلاطين الصغار، فقد وقع أغلبهم بين سنة وثمانية أشهر لأصغر سلطان إلى أربع عشرة سنة. وزادت أعمار بعضهم عن هذه السن قليلاً، فمنهم من بلغ خمس عشرة سنة، ومنهم من بلغ العشرين. وأما أحمد بن إينال فإنه السلطان الوحيد الذي شذ عن هذه القاعدة، فكان عمره يوم توليه السلطنة ثلاثين عاماً.

ويمكن تصنيف حالات وراثة السلطنة في تاريخ هذه الدولة إلى ثلاث حالات؛ الحالة الأولى هي التي فيها جعل السلاطين ولاية العهد من بعدهم لواحد أو اكثر من أبنائهم(٥٠)، وهذه الحالة هي الأكثر حدوثاً في حالات التوريث. والحالة الثانية، هي عندما يقدم السلطان على تنصيب ابنه سلطاناً ولا يزال هو على قيد الحياة، وجرى ذلك في عهد ثلاثة من السلاطين؛ بيبرس في قوته، وجقمق في مرضه الأخير، ومحمد بن قايتباي أثناء غيبوبة والده. وأما الحالة الثالثة، هي حين موت السلطان بدون أن يعهد بالسلطة لابنه، وهنا كان يهتم بأمر التوريث نفر من أمراء المماليك الذين يتربصون الفرصة للانقضاض على العرش، والتوريث هنا يتم كمرحلة انتقالية فقط، يتفادى به هؤلاء الأمراء الصدام المبكر فيما بينهم.

وأما عن الحالتين الأولى والثانية، فإن ما قام به السلاطين فيهما جاء من أجل دعم توريث السلطة لورثتهم. إذ حرص هؤلاء السلاطين على إعلان ولاية العهد للخاصة

والعامة، واتخاذ الإجراءات الرسمية على الأصعدة الدينية، والسياسية، والشعبية. فيقوم السلطان بدعوة الخليفة العباسي، وقضاة المذاهب السنية الأربعة، وكبار موظفي الدولة، وأخذ موافقتهم على التوريث، أو بمعنى أدق أخذ مباركتهم، ثم قراءة تقليد بولاية العهد لابن السلطان. وكل هذه الإجراءات يقوم بها السلاطين المورثون لإضفاء الصفة الشرعية لنقل السلطة للوريث.

وفي أغلب حالات التوريث كان السلطان يوكل كبار أمرائه لرعاية ابنه، والاحتفاظ له بعرش السلطنة، ويزيد لهم في إقطاعاتهم، ويهبهم المنح والعطايا، لأن هؤلاء السلاطين الذي يسعون للتوريث يدركون جيداً مدى الصعوبات التي سوف تواجه الابن الوريث جراء طمع هؤلاء الأمراء. وغالباً ما كان السلطان يختار أقرب الأمراء منه، وأخلصهم إليه، ويجعله مدبراً للسلطنة، ووصياً على ابنه حال صغر سنه. أملاً من هذا السلطان في تولي هذا الأمير رعاية ابنه حتى يشب، ويكون أميناً له على العرش حتى يبلغ مبلغ الرجال، ويصبح قادراً على إدارة أمور السلطنة منفرداً. وسعى بعض السلاطين إلى نيل قبول رضى العامة فأقاموا لهم احتفالات ووزعوا عليهم الأطعمة والحلوى ونثروا عليهم النقود.

وساعد القدر فريق من السلاطين لإعداد أبنائهم للسلطنة، وهؤلاء هم الذين تولوا السلطنة ولهم أبناء كبار، ما جعل توريث السلطة عندهم حلم قريب المنال. فسعى السلطان الوالد إلى إشراك ابنه في الحياة العامة، ودفعه إلى طريق السلطة بتعلم فنون القتال، والقيام ببعض الوظائف المناسبة. وجرى على هذا الدرب بيبرس مع ابنه بركة، وقلاوون مع ابنه علي، وشيخ مع ابنه إبراهيم، وإينال مع ابنه أحمد.

وعلى الرغم من كل التدابير التي تدبرها هؤلاء السلاطين لتوريث السلطة في ذريتهم، فإن الأمور لم تكن على الصورة التي أرادوها، ولم يقدر لواحد منهم النجاح في مشروع توريثه، ففي كل هذه الحالات لم ينعم الابن الوريث بالتركة التي حرص السلطان الوالد على توريثها إياه.

وفي معظم حالات التوريث نجد أن أقرب الأمراء الذين تولوا تدبير أمر السلطنة نيابة عن الابن الوريث، أو مشاركاً له، كانوا هم الذين أزاحوا الوريث، وقفزوا على السلطنة. ووقع الوريث في حالات كثيرة ضحية أطماع الأمراء الكبار، فكانت نهايتهم مشئومة، فمنهم من ألقي به في السجن، ومنهم من نفي خارج البلاد، والغالبية العظمى منهم قتلوا. أي إنه في نهاية المطاف يتم التخلص من السلطان الوريث، فينجح بذلك مغتصب السلطة في وأد فكرة التوريث، ولايدع الفرصة لأحد من الأمراء المنافسين له لاغتصاب السلطة بداعي إعادة الحق المسلوب – إن كان حقاً أو باطلاً – إلى صاحبه، فربما يجلب عطف مؤيدي السلطان الوريث الممثلين في مماليكه ومماليك السلطان الأب فضلاً عن غيرهم.

ومن الضروري هنا أن نقرر حقيقة، هي أن التوريث بالصورة التي جرت في دولة سلاطين المماليك في أغلب حالاته كان توريثاً للسلطنة، ولم يكن توريثاً للسلطة بصورة كاملة، أو بمعنى أخر كان توريثاً لكرسي العرش ومراسيم الحكم، بدون تصريف حقيقي لأمور البلاد. وهؤلاء السلاطين الذين كان أغلبهم في سن الطفولة، أو أكبر قليلاً، جلسوا على عرش السلطنة بدون إدراك لتبعات هذا المنصب، واغتصب الأمراء سلطاتهم، وأصبحت السلطة الفعلية في أيديهم مستترون بستار السلطان الطفل، إلى أن ينجح أحدهم في استخلاص السلطة لنفسه.

وإذا كان توريث السلطنة لايعني توريث السلطة، فإن الأمراء الذين اغتصبوا السلطة من دون وارثيها لم يفصحوا عن نواياهم، وارتضوا بالتمكن من السلطة من وراء ستار، ما يعنى الاعتراف الضمني بالتوريث، وأنه لم يكن مرفوضاً صراحة من الصفوة الحاكمة. هذا بالطبع فضلاً عن الاعتبارات الأخرى لهؤلاء الأمراء، والخاصة بتوازن القوى بينهم وبين بعضهم البعض.

إن محاولات توريث السلطة جرى العمل به منذ قيام دولة سلاطين المماليك وحتى قبيل سقوطها كما رأينا. وإن المماليك ارتضوه ولو إلى حين، ولم يعلنوا رفضهم

للتوريث صراحة، وجرى قبوله كشرعية لنقل السلطة. وإذا كان وارث السلطة لايقدر على إدارتها، أو لايستطيع استخلاصها من سالبيه إياها، فإن ذلك لا ينفي واقعية توريث السلطة، مع احتفاظ الوريث بالحق في استعادتها، متى استطاع هو ذلك، أو من يؤيد شرعية سلطته.

الهوامش

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، ط١، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ١٩٨٩، ص٣-١٠.

- عبدالعزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام،ط٢، بيروت، ١٩٦١، ص٣٧ – ٤٧.

- وله أيضا مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، ١٩٦٨، ص١٢ – ١٦.

- Crone P. & Hinds M., God's Caliph, Religious authority in the First Century of Islamic, Cambridge, 1986, p. 19.

ويأخذ كل من Crone & Hinds رأي قلة من المسلمين بأن الخليفة عند المسلمين بمثابة خليفة الله في الأرض. وهؤلاء المسلمون بنوا رأيهم على أساس مفهومهم للخلافة العامة التي للبشر من الله. انظر: ابن خلدون، المقدمة، ط٥، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤، ص١٩١.

- خليل بن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، اعتنى بتصحيحه بولس راويس، باريس، ١٨٩٤، ص٨٩.

وللمزيد عن نظام الخلافة الإسلامية ونشأتها انظر هذه الدراسات :

- فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريدة، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٢ – ٣٧.

- زاهية قدورة، عائشة أم المؤمنين، بيروت، ١٩٧٢، ص٢١٨ – ٢١٩.

- إيمن إبراهيم، الإسلام والسلطان والملك، ط١، دمشق، ١٩٩٨.

- محمود عكاشة، تاريخ الحكم في الإسلام، دراسة في مفهوم الحكم وتطوره، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٤٧ – ١٩٥.

- Lammens, H., Le Triumvirat, Abou Bakr, Omar, Abou Obaida, Beyrouth, 1910, pp. 115 – 140.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص٢٠٨.

- فاطمة جمعة، الاتجاهات الحزبية في الإسلام، منذ عهد الرسول حتى عصر بني أمية، دار الفكر اللبناني، د. ت، ص٧٦ – ٧٧.

- Nagel T., Some Considerations concerning the Pre-Islamic and the Islamic Foundation of the Authority of the Caliphate, in Studies on the First Century of Islamic Society, Corbondale and Edwardsville, 1982, pp.112-121.

- Petersen E.L., Ali and Muawiya in Early Arabic Tradition, Studies on the Genesis and Growth of Islamic Historical Writing Until the end of the Ninth Century, Copenhagen, 1946, pp.9 – 23.

- Watt, W. M., Islam and the Integration of society, London, 1966, p. 165.

ويعلق Watt على أن ما جرى من انتزاع بني أمية للخلافة وتحويلها إلى وراثية كان مرجعه اتساع الفجوة الاجتماعية بين المسلمين وبعضهم البعض، فتكونت أرستقراطية قرشية، اتسع نفوذها بعد حركة الفتوحات الإسلامية، في مقابل تدني أوضاع الكثير من عوام المسلمين الذين رضوا بالقليل من متع الحياة.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ص٢٠٩ – ٢١٨.

- محمود عكاشة، المرجع السابق، ص٢٦٩.

- عمر شريف، نظم الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية، دراسة مقارنة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٩١، ص٢٨ – ٢٩.

(٤) محمود عكاشة، المرجع السابق، ص٢٧٠ – ٢٧٢.

(٥) محمود عكاشة، المرجع السابق، ص٢٧١ .

- قاسم عبده قاسم، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩.

(٦) سعيد عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ط٣، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٨ – ١١.

- أحمد مختار العبادي، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص١٠ – ١١، ٢٩ – ٣٥.

- وله أيضاً : قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٦٦ – ٧٣.

(٧) سعيد عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٤.

- العبادي، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص٣٦ – ٤٣؛ وقيام دولة المماليك الأولى، ص٧٣ – ٧٩.

- وعن تربية المماليك ودورهم العسكري، انظر :

السيد الباز العريني، المماليك، الفروسية في مصر في عصر سلاطين المماليك ١٢٥٠ – ١٥١٧م، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧.

- محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي البحري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

(٨) ابن العميد، أخبار الأيوبيين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت، ص٣٧، ٣٨.

- ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج٧ (الدر المطلوب في أخبار بني أيوب)، تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور، القاهرة، ١٩٧٢، ص٣٨١ وما بعدها.

- النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد ضياء الدين الريس، مراجعة محمد مصطفى زيادة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ج٢٩، ص٣٥٩ وما بعدها.

- المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك ،ج١، ٢ تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٣٦ - ١٩٥٨م، ج٣، ٤ تحقيق سعيد عاشور، القاهرة، ١٩٧٠ - ١٩٧٣م، ج١، ص٣٥٩.

- العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان،(عصر سلاطين المماليك)، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ج١، ص٢٣ وما بعدها.

(٩) ابن العميد، المصدر السابق، ص٣٩.

- ابن أيبك الدواداري، المصدر السابق، ج٧، ص٣٨٣ وما بعدها.

- النويري، المصدر السابق، ج٢٩، ص٣٦٢.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٣٦١.

- العيني، المصدر السابق، ج١، ص٢٩.

(١٠) المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٣٦٨.

(١١) ابن العميد، المصدر السابق، ص٣٩.

- ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر، ج٨ (الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية)، تحقيق أولرخ هارمان، القاهرة، ١٩٧١، ص١٢.

- النويري، المصدر السابق،ج٢٩، ص٣٦٤.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٣٦٨.

- العيني، المصدر السابق، ج١، ص٣٤.

- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٦ جزء، علق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ج٧، ص٣.

(١٢) ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨، ص١٢٢.

- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، طبعة دار الكتب المصرية،١٩١٣ - ١٩١٧، ج٤، ص٦، ٧؛ ج٦، ص١٢٣، ١٢٤.

- Lev Y., Symbiotic Relations : Ulama and the Mamluk Sultans, in Mamluk Studies Review, XIII, (1), 2009,pp.11,21.

(١٣) سعيد عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص١٣٨.

- العصر المماليكي في مصر والشام، ص١٠٥ – ١٠٦، ٣٥٩.

- قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص١٥٥، ٢٥٩، ٢٧٧، ٢٩٧.

- Amalia Levanoni, A Turning Point in Mamluk History: The Third Reign of al-Nāṣir Muḥammad Ibn Qalāwūn (1310–1341). New York, 1995, pp.32-36. See also idem, The Mamluk Conception of the Sultanate, in International Journal of Middle East Studies. 26, 1994, pp. 373–92.

- Jo Van Steenbergen, Order Out of Chaos: Patronage, Conflict and Mamluk Socio-Political Culture, Leiden and Boston, 2006, 1341–1382, pp72-75..

- وأما الخشداشية فهو مصطلح مملوكي، عرب هذا اللفظ عن الأصل الفارسي خواجاتاش، أي الزميل في الخدمة، والخشداشية أو الخجداشية أو الخواجداشية في اصطلاح عصر المماليك بمصر يعني : الأمراء الذين نشأوا مماليك عند سيد واحد، وتأصلت بينهم رابطة الزمالة القديمة. محمد قنديل البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص١٢٠.

(١٤) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص١٥٥.

(١٥) المقريزي، السلوك، ج١، ص٧٥٦.

- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص١٨٩، ٢٧٥.

- سعيد عاشور، المجتمع المصري، ص٢٤.

(١٦) بيبرس الدوادار : زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة، تحقيق زبيدة عطا، ج٩، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، بدون تاريخ، ص٧٨، ٩٥، ١٢٨ – ١٥٢، ٢٦٢، ٢٩٤، ٣٥٨، ٤٠٣.

- النويري، المصدر السابق،ج٢٩، ٤٧٢.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٤٣٠.وما بعدها.

- Berkey P. J., Mamluk Religious Policy, in Mamluk Studies Review, XIII,(2),2009,pp.8-9.

(١٧) عن هذا الموضوع انظر :

- ابن عبدالظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، نشره عبدالعزيز الخويطر، الرياض، ١٩٧٦، ص٩٩ – ١١٠.

- بيبرس الدوادار، ج٩، ص٨٥ وما بعدها.

- النويري، المصدر السابق،ج٣٠، ص ٢٨، ٢٩.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٤٤٨ وما بعدها.

- سعيد عاشور، العصر المماليكي، ٣٥٠ وما بعدها.

- العبادي، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ص١٦٠ – ١٦٤.

- قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص٢١٥ – ٢١٨.

- حامد زيان غانم، صفحة من تاريخ الخلافة العباسية في ظل دولة سلاطين المماليك، (الخليفة المستعين بالله العباسي سلطان الديار المصرية)، دار الثقافة بالقاهرة، ١٩٧٨، ص٢٠ – ٢٧.

- Arnold, T., the Caliphate, Oxford, 1924, pp. 97 – 99.

- P. M. Holt, Some Observations on the ʿAbbasid Caliphate of Cairo, in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, 47, 1984,pp. 501–50.

- Amitai-Preiss R., The Fall and Rise of the ʿAbbasid Caliphate, in Journal of the American Oriental Society, 116, 1996, p. 492.

- هذا فضلا عن بعض الأوراق البحثية التي ألقيت في ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية :(السلطة في العالم العربي عبر العصور، ٢٦ ــ ٢٨ أبريل ٢٠١١م)، أشارت هذه الأوراق في بعض جوانبها إلى وضع الخلافة العباسية في القاهرة في مكون السلطة المملوكية. ومن هذه الدراسات : علاء طه رزق، السلطة في مصر عصر سلاطين المماليك؛ إيمان مصطفى عبدالعظيم، الحكم المملوكي وشرعية السلطة.

(١٨) المفضل بن أبي الفضائل، النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، نشره بلوشيه Blouchet ضمن مجموعة : Patrologia Orientalis, Paris,1911, Tome XII. p. 93.

(١٩) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص٨٨، ١٠٧.

- ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م، ج٥، ص٤٤٠.

- السيوطي، حسن المحاضر في تاريخ مصر والقاهرة، جزءان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ج٢، ص٥٣.

(٢٠) خليل بن شاهين الظاهري، المصدر السابق، ص٥٤، ٨٩.

(٢١) السيوطي، المصدر السابق، ج٢، ص٦١.

- جمال الدين سرور، الرجع السابق، ص٧١، ٧٢، ٧٧، ٨٠.

(٢٢) ابن فضل الله العمري، المصدر السابق، ص٢٤، ١٠٢ وما بعدها.

- ابن ناظر الجيش، تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق رودلف فيسلي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٧، ص٨.

- القلقشندي، المصدر السابق، ج٧، ص١٢٦، ١٥٤ وما بعدها.

- خليل بن شاهين الظاهري، المصدر السابق، ص٩٠.

(٢٣) محمد جمال الدين سرور، دولة بني قلاوون في مصر، الحالة السياسية والاقتصادية في عهدها بوجه خاص، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص١١٧ وما بعدها.

- Jonathan P. Berkey, op. cit., in Mamluk Studies Review, XIII,(2),2009,p.8

(٢٤) ابن العميد، المصدر السابق، ص٣٩، ٤٠، ٤٢.

- النويري المصدر السابق، ج٣٠، ص٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٧، ٤٢٠.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٣٧٦، ٣٧٨.

- العيني، المصدر السابق، ج١، ص٢٩، ٣٥، ٣٩، ٥٣.

(٢٥) ابن العميد، المصدر السابق، ص٤٢.

- النويري المصدر السابق، ج٢٩، ص٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٩.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٠.

- العيني، المصدر السابق، ج١، ص٨٥.

(٢٦) ابن العميد، المصدر السابق، ص٤٤، ٤٨.

- بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص٧١.

- النويري المصدر السابق، ج٢٩، ص٤٨٦، ٤٦٩.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٤١٧، ٤١٨.

(٢٧) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص٨١، ٨٢.

- النويري المصدر السابق، ج٢٩، ص٤٧٧.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٤٣٦، ٤٣٧.

(٢٨) النويري المصدر السابق، ج٣٠، ص٣٩٥.

- ج٣١، تحقيق السيد الباز العريني، مراجعة عبدالعزيز الأهواني، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٢، ص٧، ١٧٦.

- ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، تحقيق قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٣٩، ج٨، ص٩٨.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٦٥٨، ٧٥٥ ــ ٧٥٦.

(٢٩) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص ٢٨٨، ٣١٢، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٣٤، ٣٤٩، ٣٥٢.

- أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج٤، تحقيق محمد زينهم عزب ويحيى سيد حسن، تقديم حسين مؤنس، دار المعارف، د.ت، ص١٨، ٢٠، ٣٣، ٣٤، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٦٨، ٧١.

- Frédéric Bauden, The Sons of al-Nāṣir Muḥammad and the Politics of Puppets: Where Did It All Start?, in Mamluk Studies Review, XIII, (1), 2009, pp. 53-54.

(٣٠) ابن خلدون، المصدر السابق، ج٥، ص٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٣٥.

- Frédéric Bauden, op. cit., in Mamluk Studies Review, XIII, (1), pp. 53-54.

(٣١) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٤٣٩، ٩٣٦، ٩٨٦؛ ج٤، ص٧، ٢٠٦ وما بعدها.

- ابن حجر، أنباء الغمر بأبناء العمر، ٤ أجزاء، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨، ج١، ص٢٥٧؛ ج٢، ص٥٠، ٩٦، ٢٠٣، ٢٦٣، ٢٩٢، ٣١٨، ٣٨٢، ٣٩٦، ٥٠٧، ٥١٥.

- العيني، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد "شيخ المحمودي"، حققه وقدم له فهيم محمد شلتوت، راجعه محمد مصطفى زيادة، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٨، ص٣٠٥.

- الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ٤ أجزاء، تحقيق حسن حبشي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠ ــ ١٩٩٤، ج١، ص٣٣، ٤٩٤؛ ج٢، ص١١، ٤٠، ٤٧، ١٠٧، ١٩٦، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٥١، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٧.

(٣٢) ابن العميد، المصدر السابق، ص٤٤.

- بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص١٢١.

- النويري المصدر السابق، ج٢٩، ص٤٥٩، ٤٦٨.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٤٠٥.

(٣٣) ابن العميد، المصدر السابق، ص ٤٨.

- بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص ١٦١، ١٦٢، ١٧٤، ١٧٦.

- أبو الفدا، المصدر السابق، ج٤، ص١٨.

- النويري المصدر السابق، ج٣٠، ص١٠٠، ٣٦٩.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص ٤١٧.

(٣٤) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص ١٧٤، ١٧٦.

- أبو الفدا، المصدر السابق، ج٤، ص ٢٠.

- النويري، المصدر السابق، ج٣٠، ص٣٩٥؛ ج٣١، ص٧.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٦٤٢، ٦٥٦، ٦٦٣.

(٣٥) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص١٩٠، ٢٨٢، ٢٨٦.

- النويري، المصدر السابق، ج٣١، ص ٦٨، ١٥٩، ١٧٣، ١٧٧.

- أورد القلقشندي نسختي العهدي من السلطان قلاوون لولديه علي ثم خليل، صبح، ج١٠، ص١٦٦ وما بعدها، ص ١٧٣ وما بعدها.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص ٧٤٥، ٧٥٦.

- P. M. Holt, An-Nāṣir Muḥammad b. Qalāwūn (684–741/1285–1341): His Ancestry, Kindred and Affinity, in Egypt and Syria in the Fatimid, Ayyubid and Mamluk Eras: Proceedings of the 1st, 2nd and 3rd International Colloquium Organized at the Katholieke Universiteit Leuven, in May 1992, 1993, and 1994, ed. Urbain Vermeulen and Daniel De Smet, Leuven, 1995,pp 314-315.

(٣٦) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص٣١٢ – ٣١٥.

- ابن تغري بردي، النجوم، ج٨، ص٣٨.

- الأمير علم الدين سنجر الشجاعي، هو سنجر بن عبدالله المنصوري، وزير الديار المصرية. تولى وظائف عدة قبلها، وقتل في صفر ٦٩٣هـ/يناير١٢٩٤م. ابن تغري بردي، الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق فهيم محمد شلتوت، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٨م، ج١، ص٣١٤-٣١٥.

(٣٧) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص٢٧٧، ٢٧٩.

(٣٨) بيبرس الجاشنكير، كان من مماليك السلطان قلاوون، وترقى في الوظائف حتى أقره جاشنكيراً، فعرف بهذه الوظيفة. وكان ممن ثأر لمقتل الأشرف خليل بن قلاوون، وشارك الأمراء في إقامة الناصر محمد في السلطنة. وتقلبت به الأحوال ما بين سرور وحبور. وأصبح هو وسلار القائمين على تدبير السلطنة للناصر في سلطنته الثانية، فالتفت عليه المماليك البرجية، واجتمعت المماليك الصالحية على سلار. واستقر بيبرس هذا استاداراً، وسلار نائب السلطنة. ولما خرج الناصر إلى الكرك اختار الأمراء بيبرس ليكون سلطاناً في شوال سنة ٧٠٨هـ/مارس١٣٠٩م ولقب بالمظفر. ثم ما لبث عدد كبير من المماليك أن انقلبوا عليه، وأيدوا الناصر، فضعفت جبهة بيبرس وهرب من القلعة، وعاد الناصر محمد إلى الحكم. ثم ألقى القبض على بيبرس وقتله في أواخر ذي القعدة

سنة ٧٠٩هـ/أبريل١٣١٠م. ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت،١٩٩٣، ج١، ص٥٠٢-٥٠٧.

- وسلار بن عبدالله المنصوري، نائب السلطنة والمذكور في ترجمة بيبرس الجاشنكير السابقة. ترشح للسلطنة إلا أن الاختيار وقع على بيبرس، وعمل هو نائباً للسلطنة. وقبض عليه الناصر محمد بعد عودته للسلطنة، وقتله في جمادى الأخرة سنة ٧١٠هـ/نوفمبر١٣١٠م. ابن تغري بردي، الدليل الشافي، ج١، ص٣١٤-٣١٥.

(٣٩) بيبرس الدوادار، المصدر السابق، ج٩، ص٣٢٣، ٣٣٤، ٣٥٢.

- ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر، ج٩(الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر)، تحقيق هانز روبرت رويمر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٠، ص١٥٦، ١٨٧.

- أبو الفدا، المصدر السابق، ج٤، ص ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٦٨، ٧١.

- النويري، المصدر السابق، ج٣١،ص٢٨٢، ٣١٢، ٣١٣، ٣٦٣؛ ج٣٢، تحقيق محمد علوي شلتوت، مراجعة عبدالعزيز الأهواني وسعيد عبدالفتاح عاشور، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٢، ص١٤٠، ١٥٠.

- مؤرخ مجهول ، تاريخ سلاطين المماليك ، نشره Zettersteen ، ليدن ١٩١٩م، ص٣٣، ٤١، ٥٠، ٥٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٥، ٢٢٢، ٢٢٤.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٥٥١، ٧٩٣، ٨٢٠، ٨٧٢؛ ج٢، ص٤٥، ٧٢، ٥٢٣.

- Frédéric Bauden, op. cit., in Mamluk Studies Review, XIII, (1), p. 59.

(٤٠) ابن خلدون، المصدر السابق، ج٥، ص٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٣٥.

- المقريزي، المصدر السابق، ج١، ص٥٢٤ ــ ٥٢٥؛ ج٢، ص٥٢٣؛ ج٣، ص٦٤.

(٤١) المقريزي، المصدر السابق، ج٣، ص٩٣٦؛ ج٤، ص١، ٨، ٢١٤، ٢٤٣.

- ابن حجر، إنباء، ج٢، ص٥٠، ٣١٩، ٣٢٢، ٥١٦.

- العيني، السيف المهند، ص٣٠٥.

- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٢، ص١٣١، ٢٥٧؛ ج١٣، ص٣، ١١، ١٣٨، ١٥٧.

(٤٢) المقريزي، المصدر السابق، ج٤، ص٥١٦، ٥٤٩، ٥٦٣، ٥٨٨، ٥٩٠، ٦٠٧.

- ابن حجر، إنباء، ج٣، ص٧٢، ١١٤، ١٨٩، ٢١٨، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٧٠.

- العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان،(الفترة من سنة ٨٢٤ – ٨٥٠هـ)، تحقيق وتعليق عبدالرازق الطنطاوي القرموط، ط٢، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص٩٤، ١١٧، ١٤٤، ١٥٨، ١٨٠؛ وأيضاً السيف المهند، ص٣١٩.

(٤٣) المقريزي، المصدر السابق، ج٤، ص١٠٤٤، ١٠٥٣.

- ابن حجر، إنباء، ج٤، ص٧٣ – ٧٤، ٩٤.

- العيني، عقد الجمان، طبعة القرموط، ص٥٠١ – ٥١٥.

- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٥، ص٣، ٣٢.

- الصيرفي، المصدر السابق، ج٣، ص٤١٤، ٤٢٢، ٤٤٨.

- عبدالباسط بن خليل بن شاهين الظاهري، نيل الأمل في ذيل الدول، ٩ مجلدات، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، ط١، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ٢٠٠٢،مج٥، ص ٣٣، ٣٩، ٥٣.

(٤٤) ابن تغري بردي، النجوم، ج١٥، ص٣٢، ١٩٤ – ١٩٦؛ ج١٦، ص٤.

- عبدالباسط بن خليل بن شاهين الظاهري، المصدر السابق، مج٥، ص٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٢.

- ابن إياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، نشره محمد مصطفى ، ٥أجزاء ، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٨٣ - ١٩٨٤م ، ج٢، ص٣٠١.

(٤٥) ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص٣٥، ١٨٨ – ١٨٩.

- عبدالباسط بن خليل بن شاهين الظاهري، المصدر السابق، مج٥، ص٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠؛ مج٦، ص١٠١، ١٠٢.

- ابن إياس، المصدر السابق، ج٢، ص٣٠٧، ٣٦٩.

(٤٦) المقريزي، المصدر السابق، ج٤، ص٥٦٣.

- ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص٢٠٥.

- محمل الحج أو دوران المحمل، يعود هذا المشهد عندما اختصت دولة سلاطين المماليك بكسوة الكعبة المشرفة، بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد. فكان يتم تجهيز الكسوة، ثم تدور في موكب ضخم على ميادين وأماكن عدة في القاهرة. وجرت العادة أن المحمل يدور في السنة مرتين؛ الأولى في شهر رجب، وكان يشهده الوزير والقضاة الأربعة والمحتسب والشهود وناظر الكسوة وغيرهم من كبار موظفي الدولة، علاوة على جماعة من المماليك السلطانية. والمرة الثانية، يدور في شوال ببعض المناطق ثم يخرج إلى الريدانية خارج القاهرة استعداد للسفر به إلى مكة المكرمة مع قوافل الحج. القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص٥٧ ــ ٥٨.

- Doris Behrens-Abousief, the Mahmal Legend and the Pilgrimage of the Ladies of the Mamluk court, in Mamluk Studies Review, I, Chicago , 1997, pp.92,93 .

- وأما الأتابكية فهي من كبرى الوظائف العسكرية، وصاحبها يلقب بأتابك العسكر، وهو أكبر الأمراء المقدمين بعد النائب الكافل. القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص١٨.

(٤٧) ابن تغري بردي، النجوم، ج١٦، ص٢٠٥، ٢٢٢، ٢٧٦، ٣٥٥.

- وله أيضاً المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج٥ تحقيق نبيل محمد عبدالعزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص٢١٠ ومابعدها.

- السخاوي الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢، ج٣، ص١٧٥ ــ ١٧٦.

- عبدالباسط بن خليل بن شاهين الظاهري، المصدر السابق، مج٦، ص٢٧٩، ٢٨٠.

- ابن إياس، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧٨، ٤٥٥، ٤٦٧، ٤٧٦؛ ج٣، ص٤.

(٤٨) ابن إياس، المصدر السابق، ج٣، ص٣٢٥، ٣٣٣، ٤٠٤.

(٤٩) ابن إياس، المصدر السابق، ج٣، ص٤٠٤ – ٤٠٥، ٤٣٨ – ٤٣٩، ٤٦٤ – ٤٦٥؛ ج٤، ص٤، ٤؛ ج٥، ص٦٨ وما بعدها.

(٥٠) عن العهد بالسلطنة وألقاب ولي العهد انظر: ابن فضل الله العمري، المصدر السابق، ص٣٢، ١١٩، ١٢٢.

- القلقشندي، المصدر السابق، ج٦، ص١٢٥.

المصادر والمراجع

المصادر العربية :

- أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، تحقيق محمد زينهم عزب ويحيى سيد حسن تقديم حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

- ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج٧ (الدر المطلوب في أخبار بني أيوب)، تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور، القاهرة، ١٩٧٢؛ ج٨ (الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية)، تحقيق أولرخ هارمان، القاهرة، ١٩٧١؛ ج٩(الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر)، تحقيق هانز روبرت رويمر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٠.

- ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، نشره محمد مصطفى، ٥أجزاء، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤م.

- بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق زبيدة عطا، ج٩، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، د.ت.

- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٦ جزء، علق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.

- ..... المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج٥ تحقيق نبيل محمد عبدالعزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

- ..... الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق فهيم محمد شلتوت، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٨م.

- ابن حجر، أنباء الغمر بأبناء العمر، ٤ أجزاء، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨.

- ..... الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت،١٩٩٣.

- ابن خلدون، المقدمة، ط٥، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤، ص١٩١.

- ..... ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م.

- خليل بن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، اعتنى بتصحيحه بولس راويس، باريس، ١٨٩٤.

- السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢.

- السيوطي، حسن المحاضر في تاريخ مصر والقاهرة، جزءان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

- الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ٤ أجزاء، تحقيق حسن حبشي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠ ــ ١٩٩٤.

- عبدالباسط بن خليل بن شاهين الظاهري، نيل الأمل في ذيل الدول، ٩ مجلدات، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، ط١، المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، ٢٠٠٢.

- ابن عبدالظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، نشره عبدالعزيز الخويطر، الرياض، ١٩٧٦.

- ابن العميد، أخبار الأيوبيين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.

- العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان،(عصر سلاطين المماليك)، ج١، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

- ..... عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان،(الفترة من سنة ٨٢٤ ــ ٨٥٠هـ)، تحقيق وتعليق عبدالرازق الطنطاوي القرموط، ط٢، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٩.

- ..... السيف المهند في سيرة الملك المؤيد "شيخ المحمودي"، حققه وقدم له فهيم محمد شلتوت، راجعه محمد مصطفى زيادة، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٨.

- ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج٨، تحقيق قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٣٩.
- ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨.
- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، طبعة دار الكتب المصرية،١٩١٣ - ١٩١٧.
- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، ط١، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ١٩٨٩.
- مؤرخ مجهول، تاريخ سلاطين المماليك، نشره Zettersteen ، ليدن ١٩١٩م.
- المفضل بن أبي الفضائل، النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، نشره بلوشيه Blouchet ضمن مجموعة Patrologia Orientalis, Paris,1911, Tome XII, p. 93.
- المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك ،ج١، ٢ تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٣٦ - ١٩٥٨م، ج٣، ٤ تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور، القاهرة، ١٩٧٠ - ١٩٧٣م.
- ابن ناظر الجيش، تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق رودلف فيسلي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٧.
- النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٢٩، تحقيق محمد ضياء الدين الريس، مراجعة محمد مصطفى زيادة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢؛ ج٣١، تحقيق السيد الباز العريني، مراجعة عبدالعزيز الأهواني، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٢؛ ج٣٢، تحقيق محمد علوي شلتوت، مراجعة عبدالعزيز الأهواني وسعيد عبدالفتاح عاشور، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٢.

المراجع العربية

- إيمن إبراهيم، الإسلام والسلطان والملك، ط١، دمشق، ١٩٩٨.
- أحمد مختار العبادي، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥.
- ..... قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
- السيد الباز العريني، المماليك، الفروسية في مصر في عصر سلاطين المماليك ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧.
- حامد زيان غانم، صفحة من تاريخ الخلافة العباسية في ظل دولة سلاطين المماليك، (الخليفة المستعين بالله العباسي سلطان الديار المصرية)، دار الثقافة بالقاهرة، ١٩٧٨.
- زاهية قدورة، عائشة أم المؤمنين، بيروت، ١٩٧٢.
- سعيد عبدالفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ط٣، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤.
- ..... المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.
- عبدالعزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام،ط٢، بيروت، ١٩٦١.
- ..... مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، ١٩٦٨.
- عمر شريف، نظم الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية، دراسة مقارنة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٩١.
- فاطمة جمعة، الاتجاهات الحزبية في الإسلام، منذ عهد الرسول حتى عصر بني أمية، دار الفكر اللبناني، د. ت.
- فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريدة، القاهرة، ١٩٦٨.

- قاسم عبده قاسم، في تاريخ الأيوبيين والمماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٧.

- محمد جمال الدين سرور، دولة بني قلاوون في مصر، الحالة السياسية والاقتصادية في عهدها بوجه خاص، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

محمد قنديل البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

- محمود عكاشة، تاريخ الحكم في الإسلام، دراسة في مفهوم الحكم وتطوره، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢.

- محمود نديم أحمد فهيم، الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي البحري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

المراجع الأجنبية :

- Amalia Levanoni, A Turning Point in Mamluk History: The Third Reign of al-Nāṣir Muḥammad Ibn Qalāwūn (1310–1341), New York, 1995.

- ..... The Mamluk Conception of the Sultanate, in International Journal of Middle East Studies, 26, 1994.

- Amitai-Preiss R., The Fall and Rise of the ʿAbbasid Caliphate, in Journal of the American Oriental Society, 116, 1996.

- Arnold, T., the Caliphate, Oxford, 1924.

- Berkey P. J., Mamluk Religious Policy, in Mamluk Studies Review, XIII,(2),2009.

- Crone, P. & Hinds M., God's Caliph, Religious authority in the First Century of Islamic, Cambridge, 1986.

- Doris Behrens-Abousief, the Mahmal Legend and the Pilgrimage of the Ladies of the Mamluk court , in Mamluk Studies Review, I , Chicago , 1997.

- Frédéric Bauden, The Sons of al-Nāṣir Muḥammad and the Politics of Puppets: Where Did It All Start?, in Mamluk Studies Review, XIII, (1), 2009.

- Holt, P. M., Some Observations on the ʿAbbasid Caliphate of Cairo, in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, 47, 1984.

....., An-Nāṣir Muḥammad b. Qalāwūn (684–741/1285–1341): His Ancestry, Kindred and Affinity, in Egypt and Syria in the Fatimid, Ayyubid and Mamluk Eras: Proceedings of the 1st, 2nd and 3rd International Colloquium Organized at the Katholieke Universiteit Leuven, in May 1992, 1993, and 1994, ed. Urbain Vermeulen and Daniel De Smet, Leuven, 1995.

- Jo Van Steenbergen, Order Out of Chaos: Patronage, Conflict and Mamluk Socio-Political Culture, Leiden and Boston, 2006.

- Lammens H., Le Triumvirat, Abou Bakr, Omar, Abou Obaida, Beyrouth, 1910.

- Lev Y., Symbiotic Relations : Ulama and the Mamluk Sultans, in Mamluk Studies Review, XIII, (1), 2009.

- Nagel T., Some Considerations concerning the Pre-Islamic and the Islamic Foundation of the Authority of the Caliphate, in Studies on the First Century of Islamic Society, Corbondale and Edwardsville, 1982.

- Petersen, E.L., Ali and Muawiya in Early Arabic Tradition, Studies on the Genesis and Growth of Islamic Historical Writing Until the end of the Ninth Century, Copenhagen, 1946.

- Watt, W. M., Islam and the Integration of society, London, 1966.